الافتتاحية:

الطاقة الخضراء والسيليكون والهيدروجين: هل يمتلك العراق خريطة طريق حقيقية نحو الاستدامة الاقتصادية؟

لـم يَعُد السؤال المطروح اليوم على الدول هو ما إذا كانت ستدخل عصر الاقتصاد الأخضر والرقمي، بل متى وكيف وبأي كلفة. فالاقتصاد العالمي يشهد تحوّلًا بنيويًا عميقًا في أنماط الإنتاج والاستثمار، انتقل فيه مركز الثقل من استخراج الموارد الأولية إلى بناء القيمة المضافة عبر الطاقة النظيفة، والتكنولوجيا، والبيانات، والاقتصاد الدائري. ولـم يَعُد هذا التحوّل خيارًا نظريًا أو شعارًا بيئيًا، بل مسارًا اقتصاديًا حتميًا تفرضه اعتبارات المنافسة الدولية، وأمن الطاقة، والاستدامة طويلة الأمد.

في هذا السياق، تُشير التقديرات الدولية إلى أن الاستثمارات العالمية في الطاقة النظيفة بلغت مستويات تقارب تريليوني دولار سنويًا، فيما ينمو الاقتصاد الرقمي بوتيرة تفوق نمو الاقتصاد العالمي الكلي بعدة أضعاف. ولـم تَعُد هذه التحولات محصورة في الاقتصادات المتقدمة، بل امتدت إلى الشرق الأوسط، حيث أعادت دول عدة ترتيب أولوياتها الاستثمارية باتجاه الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، والصناعات المرتبطة بسلاسل القيمة التكنولوجية.

يمتلك العراق، من حيث المبدأ، مقومات تؤهله للدخول في هذا المسار؛ موارد شمسية كبيرة، وإمكانات طبيعية متاحة، وموقعًا جغرافيًا محوريًا، وقاعدة سكانية شابة واسعة. غير أن توفّر الموارد لا يعني بالضرورة تحقيق النتائج. فالتجربة العراقية خلال السنوات الأخيرة تُظهر بوضوح أن التحدي الحقيقي لا يكمن في الندرة، بل في إدارة الموارد وتحويلها إلى نمو اقتصادي مستقر وفعّال.

تُشير تقديرات المؤسسات المالية الدولية الرئيسة إلى أن الأداء الاقتصادي للعراق خلال عام 2024 اتسم بالضعف، وتراوح بين نمو محدود أو حالة شبه ركود، مع تباين في الأرقام بين مصدر وآخر. لكن ما يحظى بإجماع واسع هو أن الاقتصاد لـم يستفد على نحو كافٍ من موارده الكبيرة، وبقي عُرضة لتقلبات حادة بفعل الاعتماد المفرط على النفط وضعف التنويع الاقتصادي. وهذه الإشكالية لا تُعدّ ظرفية، بل تعكس اختلالات هيكلية في بنية الاقتصاد، وآليات التخطيط، وكفاءة التنفيذ.

إن التحوّل العالمي نحو الطاقة النظيفة يضع العراق أمام مفترق طرق حقيقي. فمن جهة، يُواجه تحديات جسيمة في إدارة الموارد المائية، وتراجع الإنتاجية الزراعية، وضغوط البطالة. ومن جهة أخرى، تبرز فرص جديدة يمكن أن تُعيد صياغة النموذج الاقتصادي إذا ما أُحسن استثمارها. فالهيدروجين الأخضر، على سبيل المثال، لم يَعُد مفهومًا مستقبليًا بعيدًا، بل قطاعًا ناشئًا يشهد استثمارات ضخمة عالميًا، وقد خطا العراق بالفعل خطوات أولية في هذا المجال عبر مشاريع بحثية وتجريبية، تُشكّل قاعدة يمكن البناء عليها إذا ما أُدرجت ضمن رؤية وطنية متكاملة.

وينطبق الأمر ذاته على الطاقة الشمسية وصناعة السيليكون. فمستويات الإشعاع الشمسي في العراق تُضاهي دولًا إقليمية نجحت في بناء صناعات طاقة متجددة واسعة، كما تُشير دراسات أولية إلى توفّر خامات سيليسية يمكن — نظريًا — أن تدعم صناعات تحويلية ذات قيمة مضافة. غير أن الانتقال من الإمكان إلى الواقع يتطلب أكثر من توفّر الموارد؛ إذ يتطلب إطارًا تشريعيًا مستقرًا، واستثمارًا منظمًا، ونقل تكنولوجيا حقيقيًا، وبناء قدرات بشرية ومؤسسية قادرة على التنفيذ والمتابعة.

وتُقدّم التجارب الإقليمية دروسًا واضحة في هذا السياق؛ فالدول التي نجحت في دخول مسار الاقتصاد الأخضر لم تفعل ذلك بسبب وفرة مواردها فحسب، بل بسبب وضوح الرؤية، وسرعة اتخاذ القرار، واستقرار السياسات، وبناء شراكات دولية طويلة الأمد. وهذا هو التحدي الجوهري الذي يواجه العراق اليوم.

إن الانتقال نحو اقتصاد متنوع ومستدام لا يمكن أن يتحقق عبر مشروع واحد أو قطاع منفرد، بل من خلال مقاربة تكاملية تشمل الطاقة المتجددة، والصناعات التحويلية، والاقتصاد الرقمي، والزراعة الذكية، والبحث العلمي. فهذه المسارات ليست بدائل متنافسة، بل حلقات مترابطة في منظومة تنموية واحدة.

ختامًا، يقف العراق أمام خيار استراتيجي واضح: إمّا الاستمرار في نموذج اقتصادي أحادي عالي المخاطر، أو الشروع الجاد في بناء اقتصاد قائم على القيمة المضافة، والمعرفة، والاستدامة. وتحويل هذا الخيار إلى واقع يتطلب إرادة سياسية واضحة، واستقرارًا تشريعيًا، واستثمارًا ماليًا حقيقيًا، وشراكات دولية فاعلة، قبل كل شيء.

الأستاذ الدكتور
عبد الكريم كاظم عجيل
رئيس تحرير مجلة الفكر القيادي للبحوث والدراسات